ندوة علمية

جامعة مولاي إسماعيل
UNIVERSITÉ MOULAY ISMAÏL

جماعة مكناس

تنظم رئاسة جامعة مولاي اسماعيل
بشراكة مع جماعة مكناس

ندوة علمية في موضوع:

المداخل القانونية والسياسية للتعبئة من أجل ربح رهان الصحراء

يوم الأربعاء 23 مارس 2016
ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال
برحاب قصر المؤتمرات - مكناس

www.umi.ac.ma communication@umi.ac.ma umi.meknes umi_meknes

البرنامج

الجلسة الافتتاحية:

- كلمة السيد رئيس جامعة مولاي اسماعيل - مكناس
- كلمة السيد رئيس جماعة مكناس

الجلسة العلمية:

رئيس الجلسة : عبد الغني بوعياد ، عميد كلية الحقوق - مكناس

س15و30د ذ .محمد سليم ، كلية الحقوق - مكناس
الأسس القانونية والسياسية للحكم الذاتي في الصحراء

س15و50د ذ . محمد الهزاط ، كلية الحقوق - مكناس
تقرير المصير كمبدأ قانوني غير قابل للتطبيق في نزاع الصحراء

س16و05د ذة . زهرة الهياض ، كلية الحقوق - مكناس
حقوق الإنسان و التنمية : آلية لإدماج الأقاليم الجنوبية

س16و25د ذ . ادريس الكريني ، كلية الحقوق - مراكش
مشروع الحكم الذاتي : الدواعي الاستراتيجية و رهانات الدبلوماسية الموازية

س16و40د مناقشة

ديباجة

ظل استكمال الوحدة الترابية الموضوع الأكثر أهمية وأولوية ضمن سياسات الدولة المغربية منذ الاستقلال ؛ ولا تزال قضية الصحراء القضية المركزية ذات الأولوية في السياسة الخارجية للمغرب منذ نحو 40 سنة .

ويشهد التاريخ بان مشكلة الصحراء هي من مخلفات الاستعمار الغربي وتبعاته ، ولا زالت قائمة بحدة ومستعصية على الحل رغم مضي كل هذه الأعوام ، لاختلاف الفاعلين والأطراف حول الاستراتيجيات وحول المقاربات المعتمدة في حلها

فالمغرب الذي يعتبرها قضية استكمال لوحدته الترابية قد نهج عدة مقاربات من أجل تحقيق هذا الهدف ، والأطراف الأخرى تعتبرها قضية تصفية استعمار ، وترى أن لا سبيل إلى حلها إلا بإجراء استفتاء لتقرير المصير يفضي إلى الانفصال .

ولا شك أن دخول فاعلين دوليين في إطار استراتيجيات كبرى كانت وراء تعقيد النزاع وإخفاق الجهود الدولية الباحثة عن حل توافقي بشأنه

في هذا الإطار لم يكتف المغرب ومنذ العهد الاستعماري حينما كانت القضية فعلا قضية تصفية استعمار ، بالدخول في مفاوضات سياسية مباشرة مع اسبانيا لاسترجاع الإقليم المستعمر ، وعزز مطلبه باللجوء إلى القضاء الدولي الذي اعترف له بهذه الحقوق التاريخية بل سلك مع الأطراف الجديدة التي دخلت على الخط –حينما أصبح النزاع ذا بعد جيوسياسي دولي وإقليمي– سياسة قوامها اعتماد النهج السلمي مع الأطراف المعنية لحل هذا النزاع وساير الاقتراحات المختلفة التي تبين استحالة تطبيقها كما أنه طرح اقتراحات واقعية لحله والتي كانت آخرها مقترحه للحكم الذاتي كحل وسط كفيل بتحقيق التطلعات المشروعة لساكنة الصحراء دون استثناء

وبالموازاة مع هذه الجهود اعتمد المغرب على المستوى الميداني سياسة ناجعة مكنت من تحصين حدوده ومراقبتها بشكل كامل على الصعيد العسكري كما سلك على المستوى الداخلي استراتيجية فعالة الهدف منها النهوض بالوضعين التنموي والحقوقي للأقاليم الصحراوية وساكنتها

واليوم وعلى الرغم من الجهود السياسية التي بذلت للوصول إلى حل سياسي توافقي من خلال مبادرة الحكم الذاتي التي حظيت بتقدير دولي واسع لانسجامها مع الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي وباعتبارها تخول حكما ذاتيا موسعا للأقاليم الصحراوية ، ينعم فيه سكانها بفوائد التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وباحترام خصوصيتهم الثقافية ، وتدبير شؤونهم بشكل حر ؛ وعلى الرغم من المستوى التنموي والحقوقي الذي ارتقت إليه هذه المناطق وساكنتها والذي شهدت به كل الأطراف بما فيها خصوم المغرب ، إلا أن الوضع السياسي ومصير السيادة على الإقليم لم لم تحسم داخل الأمم المتحدة الممسكة بالملف الذي بقي مطروحا على السطح في المنابر الدولية في جوهره وحتى من خلال القضايا العديدة المرتبطة به كقضية حقوق الإنسان في الصحراء وقضية استغلال الموارد الطبيعية للإقليم . . . .

اننا نعتبر أن خطب صاحب الجلالة الملك منذ سنوات فقط والداعية إلى تغيير أسلوب التعاطي مع الملف يؤشر على وعي وإدراك لخطورة الوضعية حينما طالب بتجند كل مواطن مغربي ومواطنة مغربية ،– ومن أي موقع كان– للدفاع عن القضية الوطنية ، كما أن مبادرته الأخيرة بتجديد الطاقم الدبلوماسي مؤشر آخر على استعجالية السير في هذا المنحى .

وفعلا فإنه بالوقوف على الوضعية الراهنة التي وصل إليها الملف ، والمتجلية في المواقف المعاكسة لبعض الدول الأوربية ، وقبلها محاولات التجاوز التي كان يتجه إليها المنظم الدولي في تمديد مهمة بعثة المينورسو لمراقبة حقوق الإنسان بالصحراء ، والتصويتات المنحازة للبرلمان الأوربي ، والمواقف الغامضة والمدسوسة للمبعوث الشخصي للأمين العام ، ثم الزيارة التي قام بها هذا الأخير للمنطقة ودول الجوار وهو على علم برفض المغرب لتوقيتها ، ثم تصريحاته المستفزة لمشاعر الشعب المغربي ، وأخيرا التقرير المنتظر صدوره أواخر ابريل المقبل ، كلها معطيات تبدو في نظرنا أسبابا وجيهة تدفعنا داخل جامعة مولاي اسماعيل إلى الانخراط في التعبئة الوطنية الشاملة لتصحيح المغالطات ووضع حد للتجاوزات ودحض التبريرات التي تبدو في ظاهرها بريئة ولكن في باطنها خطيرة ومن ثم إبراز الحلول الممكنة والواقعية والجدية لإنهاء هذا المشكل المعقد .

وفي هذا الصدد تطرح عدة أسئلة لعل أهمها بالنسبة لنا كقانونيين الأسئلة التالية :

لماذا لم يستطع اقتراح المغرب المتعلق بالحكم الذاتي أن يحظى باعتماد رسمي من قبل الأمم المتحدة في الوقت الذي ما فتئ فيه مجلس الأمن الدولي يدعو إلى حل سياسي متفق عليه بين أطراف النزاع؟ هل تم شرح الأساس القانوني لهذا المقترح بما فيه الكفاية وبشكل مقنع للمجتمع الدولي وبيان مدى تطابقه مع الشرعية الدولية فضلا عن تطابقه مع الشرعية الداخلية التي قامت عليها السلطة السياسية بالمغرب؟ هل تم إبراز تطابق نتائجه ومحتواه مع نتائج ومضمون تقرير المصير؟

هل مبدأ تقرير المصير كمبدأ من مبادئ القانون الدولي هو المسلك الوحيد الممكن لإنهاء النزاع؟ وهل هو محايد سياسيا واستراتيجيا؟ وهل لا زال له نفس المدلول الذي كان له في بدايات تطبيقه عند موجات التحرر الاستعماري في ستينات القرن الماضي؟ وهل ينطبق على الحالة المغربية في علاقة المغرب بالصحراء؟

هل التركيز على تنمية مناطق الصحراء المغربية وترقيتها حقوقيا واقتصاديا من شأنه أن يتجاوز المشكل المفتعل من أساسه؟

وأخيرا من الناحية الجيوستراتيجية هل شرحنا بما فيه الكفاية للمجتمع الدولي خطورة تطبيق استفتاء تقرير المصير في حالة الصحراء وجدواه من الناحية السياسية وانعكاساته الأمنية على الاستقرار في المنطقة في ظل التهديدات الإرهابية وهشاشة الأنظمة السياسية؟ ألا تقدم نماذج سقوط بعض الأنظمة في المنطقة المجاورة عربيا وإفريقيا عبرة لمأزق سيناريو الإنفصال؟

اللجنة المنظمة:

- ذ . محمد سليم
- ذة . زهرة الهياض
- ذ . محمد الهزاط
- ذة . السعدية بودربيلة

تصميم وإنجاز:

مصلحة الاعلام والتواصل
رئاسة جامعة مولاي إسماعيل
مكناس